

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

يوسف الحمود ، عبد الرحمن البنا ، غازي عازر ، فتحي الرفاعي

المميز :

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
استئناف جزاء عمان بالقضية رقم ٢٠٠٠/٣٩ فصل ٢٠٠٠/٢/١٦ والقاضي بررد
الاستئناف وتصديق القرار المستأنف الصادر عن محكمة جنابات الزرقاء رقم
٩٨/٣٢٧ فصل ٢٠٠٠/١/١٦

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١- لا تؤدي البيانات المقدمة من النيابة العامة الى النتيجة التي توصلت اليها
محكمة جنابات الزرقاء واقرتها محكمة الاستئناف ولم يبين القرار المميز
الاسباب والاسانيد والحجج التي بني عليها مما يجعل القرار المميز مشوب
بقصور التعليل .

٢- كانت المحكمة قد اجرت خبرة من قبل النقيب من ان الاسم
الثاني صادق على المبرز ق/١ طلب الافراج (٢٦٣٤٣٩) محرر بخط يد
المتهم وان باقي البيانات المنكرة غير محررة بيده ، ثم وبعد فسخ
قرار محكمة جنابات الزرقاء رقم ٩٩/٣١٤ اجرت خبرة من ثلاث ورد

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٢٠٢

رقم القرار :

بتقريرهم ان (كلمتي (نخالة ، شعير) الواردتين على المبرز ق/١ جميعها محررة بخط يد وتعود اليه واما باقي العبارات المحررة بالخط المفتوح على العينات اعلاه لا يمكن نسبتها للمدعو لانها محررة بخط غير طبيعي ومن هنا يلاحظ ان هناك تضارباً بين الخبرتين .

٣- ان الوصف القانوني الذي اضفته النيابة على الجرم المسند للمميز بفرض ثبوته في غير محله قانوناً وذلك لان البيئات وهي طلبات الافراج ليست من عداد الاوراق الرسمية وبالتالي فإن ما يقع عليها لا يمكن ان يعتبر تزويراً في محرر رسمي وانما بفرض ثبوته مصدقة كاذبة .

لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداورة فإن وقائع الدعوى حسب ما توصلت اليها محكمة الجنايات تتلخص ان المتهم المميز قد تمكن من الحصول على وصول المقبوضات رقم (٢٦١٩٩٠) بنسخه الثلاث والمحفوظ في جلد الوصول رقم (٣٣٤٠) الغير مستعمل والذي يجري حفظه داخل قاصة بقسم المحاسبة في مركز توزيع الاعلاف في منطقة خو بالزرقاء وانه واثناء تواجده بالمركز المشار اليه التقى مع المتهم . واتفق مع الاخير ان ينقل بشاحنته كمية من الاعلاف بسيارته وطلب منه الانتظار في ساحة الشاحنات كي يحضر له المعاملة اللازمة ، وبعد ان اخذ المتهم اسم المتهم كاملاً ورقم سيارته عاد اليه وطلب استلام المواد التموينية رقم (٢١٣٤٣٩) بعد ان قام عيد بتثبيت اسم المتهم وكمية النخالة والشعير المطلوبة ورقم وصول المقبوضات وتاريخه على الطلب المشار اليه كما سلمه وصول المقبوضات

رقم (٢٦١٩٩٠) فلس ، واثناء استكمال المتهم معاملة استلام الاعلان تبين لموظف المركز ان المعاملة غير صحيحة وان طلب الاستلام ووصول المقبوضات مزورين وغير صادرين عن محاسب المركز والموظف الذي يقوم بتعبئة طلبات استلام المواد التموينية حيث جرت الملاحقة .

وحيث توصلت محكمة جنابات الزرقاء ان المتهم المميز هو الذي قام بتعبئة بيانات وصول لمقبوضات وطلب تسليم المواد وان ما قام به يعتبر تزويراً بحدود المادتين ٢٦٠ و٢٦٥ من قانون العقوبات وان جنائية استعمال مزور مع العلم بحدود المادتين ٢٦١ ، ٢٦٥ من ذات القانون وجنحة السرقة بحدود المادة ١/٢٠٤ مشمولتين بقانون العفو العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ فقد قررت بالدعوى رقم ٩٨/٣٢٧ :

١- عملاً بالمادة الثانية من قانون العفو العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٩ اسقاط دعوى الحق العام بالنسبة لجنائية استعمال مزور مع العلم بحدود المادتين ٢٦١، ٢٦٥ من قانون العقوبات ولجنحة السرقة بحدود المادة ١/٢٠٤ من ذات القانون عن المتهم وذلك لشمولهما باحكام القانون المشار اليه .

٢- تجريم المتهم بجنائية التزوير بحدود المادتين ٢٦٠، ٢٦٥ وحبسه مدة سنة واحدة والرسوم بدلاً من وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم وذلك لوجود اسباب تخفيف تقديرية .

قررت محكمة استئناف عمان بالطعن المقدم اليها من المحكوم عليه وذلك بالدعوى رقم ٣٩/٢٠٠٠ رد الاستئناف موضوعاً وتصديق قرار محكمة الجنابات .

لم يرتض المحكوم عليه بالقرار فطعن به تمييزاً .

عن اسباب التمييز :-

بالنسبة للسبب الاول فقد تضمن قرار محكمة الجنابات رقم ٩٨/٣٢٧ الذي ذهبت محكمة الاستئناف الى تصديقه ملخصاً لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم كما تضمن الاشارة الى البيئات التي استندت اليها المحكمة في الدعوى رقم ٩٦/٣١٤ والاسباب الموجبة للتجريم وبذلك فإن قرار هذه المحكمة الذي ذهب

القرار المميز الى تصديقه يعتبر مستكماً لما تتطلبه المادة ٢٣٧/١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية وبما ينبنى عليه رد ما جاء بهذا السبب .

وعن السبب الثاني فإنه وفضلاً عن انه يجوز لمحكمة الموضوع ان تفنن من اية خبرة مقدمة امامها وان كانت تتناقض مع خبرة اخرى وذلك بما لها من حق في وزن البينة وتقديرها ، فإنه لا تناقض كما يزعم الدفاع بين الخبرة التي اجراها المميز والتي ذكر بها ان كلمة صادق المدونه على طلب الاخراج رقم (٢١٣٤٣٩) مكتوبة بخط المتهم وبين الخبرة التي اجراها الخبراء السادة اذ اكد هؤلاء الخبراء ان العبارة المذكورة وعبارات اخرى كثيرة مدونه على طلب الاخراج ووصل المقبوضات رقم (٢٦١٩٩٠) مكتوبة بخط لمتهم المذكور مع الاشارة ان الخبرتين تؤكدان ان المتهم كان يتلاعب بخطه عند استكتابه بما تعذر معه نسبة بعض العبارات اليه ليس لانها لا تعود اليه بل لكتابتها بطريقة غير طبيعية وبذلك فإن ما يثيره الدفاع ان في الخبرتين ما يشير الى ان بعض العبارات على طلب الاخراج ووصول المقبوضات مكتوبة بغير خط المتهم هو في غير محله وبالتالي فإن هذا السبب لا يرد على القرار ويتعين رده .

وعن السبب الثالث فإن وصول المقبوضات وبيانات الاخراج الصادرة عن مركز توزيع الاعلاف التابع لوزارة التموين ماهي الا اوراق تعدها الوزارة المشار اليها كي يقوم موظفوها بتعبئة بيانات هذه الاوراق وضمن حدود سلطتهم واختصاصهم ليثبتوا بها ما يتم على ايديهم او ما تلقوه من ذوي العلاقة ، وحيث انها تعتبر بعد ذلك اوراقاً رسمية وليست مصدقات كاذبة اذ ان المصدقة لا تعدو ان تكون شهادة او اقراراً من الاشخاص المشار اليهم بالمادة ٢٦٦ من قانون العقوبات ، وحيث ان المتهم قد قام بتعبئة بيانات الوصول والاخراج واثبت فيها ما يخالف الحقيقة من حيث دفع الاعلاف تمهيداً لاجراجها من المركز فإن ما اقدم عليه يعتبر تزويراً بحدود المادتين ٢٦٠ ، ٢٦٥ من قانون العقوبات ، وحيث ان محكمة الموضوع توصلت الى هذه النتيجة فإن هذا السبب لا يرد على قرارها .

وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز موضوعاً وتصديق القرار واعادة

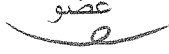
الاوراق .

قراراً صدر بتاريخ ٧ محرم سنة ١٤٢١ هـ الموافق ١١/٤/٢٠٠٠ م

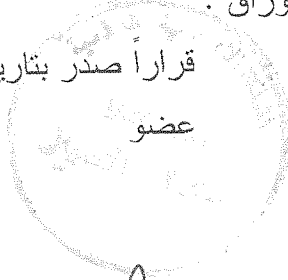
القاضي المترئس



عضو



عضو



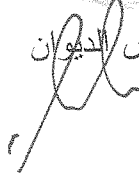
عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق

م ع